سبيلاً لتحقيق الدولة. والاتجاه الآخر وقف ضد متأثراً بالمتغيرات الجيلية. وعقد رهانه بالأساس على تصعيد الانتفاضة بعد عام تقريباً على ذلك القرار... ماهو تقييمكم لسياسة وتكتيك منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الخصوص.

●● جورج حبش

■■ منذ الأشهر الاولى لاندلاع الانتفاضة، سجلت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية ان هناك رؤيتين سياستين للانتفاضة، وبالتالي موقفان وتكتيكان. ولا أذيع سراً إذا ما قلت انني لمست ذلك بشكل واضح في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. فقد تمثل رأي القيادة المتنفذة في م.ت.ف بوجهة نظر لا تراهن على استمرار الانتفاضة، وبالتالي كانت تخشى من ان تتوقف قبل ان تتاح له فرصة تثمرها سياسياً وتحقيق انتصارات سياسية، يأتي في مقدمتها قيام الدولة الفلسطينية التي تميز هذا الاتجاه بالاستعجال وبالاستعداد لتقديم التنازلات المجانية قبل ان تضيع الفرصة من بين يديه. وأظن ان السبب الرئيسي لهذا السلوك السياسي يعود الى عدم الثقة بالانتفاضة وبإمكانية استمرارها. كما ان هذا الرأي وقع في مطب المبالغة والوهم في مدى تأثير الانتفاضة على الكيان الصهيوني. وعلى الرأي العام الاسرائيلي. حيث اعتقد ان الامور تسير بسرعة نحو التجاوب مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وهو مالم نلمسه في ذلك الحين. بل ان تجربة عامين منذ اندلاع الانتفاضة وحتى الآن قدمت اجابة متناقضة تماماً مع هذا الرأي. فالموقف الاسرائيلي حتى هذه اللحظة مازال متمسكاً بكل ثوابته المعادية لكل أماني الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، يتساوى في ذلك بيريز مع شامير ورابين مع شارون.

ثم ان هذا الرأي انطلق من تقييم لايسارنا الشك في صحته، وهو ان الانفراج الدولي هو السمة الأساسية التي تسم الوضع الدولي الراهن، وبالتالي فإن الانفراج يشكل عاملاً آخر، يضاف الى العوامل السابقة التي ترجح كفة احتمال الوصول بسرعة الى حل للقضية الفلسطينية. واذا كان هذا المنطق ينطوي على شيء من الصحة، فأن الوهم الكامل تمثل في التقدير الخاطيء لسرعة انعكاس الوضع الدولي الذي يسير نحو المزيد من الانفراج على الساحة الفلسطينية. وكان هؤلاء يتسلحون بالرأي القائل انه يكفي ان يتصل ريغان. ومن بعده بوش، تلفونياً بشامير، حتى تغير اسرائيل موقفها، واستشهد هذا الفريق بالتجربة التاريخية لايتاهود مع بن غوريون، حين أمره بالانسحاب من قطاع غزة عام ١٩٥٦.

بيد ان هذا الرأي، لم يلحظ تطورات مايزيد على الثلاثين عاماً في العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية، وان الزمن الذي كانت به اسرائيل تأتمر بأوامر واشنطن قد تغير كثيراً. فاسرائيل انتقلت من مواقع التبعية الى مواقع الشريك «الصغير» ولم تعد القاعدة التي تحكم علاقاتها بالولايات المتحدة علاقة التابع والمتبوع بالمعنى الضيق للكلمة.

هذه الرؤية من زواياها المختلفة ولدت بالضرورة التكتيك الخاطيء الذي سارت عليه القوى المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، وبالمقابل كان هناك وجهة نظر أخرى، ورؤية سياسية مختلفة مثلتها الجبهة الشعبية. وهذه الرؤية كانت ومازالت، تنهض على عدة مفاصل، اهمها على الاطلاق: ان الانتفاضة بعد ان اندلعت وتجاوزت اشهرها الاولى وصلت الى نقطة اللاعودة. رغم كل ماستخدمه العدو الصهيوني من وسائل قمع وتنكيل وبطش، وانها لن تتوقف قبل الظفر بالحرية والاستقلال. وقبل ان تحقق أهداف شعبنا بالعودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وهذا الاستنتاج ـ اقصد استنتاج الجبهة ـ لم يأتِ من فراغ، ولم يبنَ على أساس امنيات، واسقاط رغبات. بل على اساس دراسة وتحليل عميقين للاسباب الموضوعية والذاتية التي ادت الى انفجار الانتفاضة على هذه الصورة التي ادهشت العالم كله. ومادامت هذه الأسباب والظروف بشقيها الموضوعي والذاتي ماثلة وقائمة. فان الانتفاضة ستبقى مستمرة وستتصاعد مهما غلت التضحيات، ومهما كان الثمن.

المفصل الآخر في رؤيتنا السياسية، هو المعرفة العميقة بطبيعة العدو الصهيوني العدوانية والتوسعية، المرتكزة على اسس توراتية مغرقة في سلفيتها ورجعيتها. ناهيك عن ان السنوات الاخيرة، ولنقل منذ النصف الثاني لعقد السبعينات، والكيان الصهيوني يجنح نحو اليمين والتطرف، ويغزو المزيد من اوساط المجتمع الصهيوني، خاصة الشباب، عدا عن تصعيد

الكبير الذي شهدته الحياة الحزبية الاسرائيلية للاحزاب الدينية، (وهذه القوى اليمينية والفاشية ليست مستعدة حتى هذه اللحظة لتنسحب من متر مربع واحد من أرض فلسطين، وهذا ماجعل شامير يهدد حزب العمل بفرط التحالف الحكومي وخوض حرب أهلية في حالة استمرار حزب العمل في الحديث عن امكانية الانسحاب من شبر واحد من يهودا والسامرة التي يعتبرها شامير حقاً مقدساً له).

ترى ماذا يعني هذا بلغة التحليل السياسي؟؟ واي تكتيك يجب اتخاذه ازاءه؟؟ بالتأكيد اذا ماسلمنا بالحقائق سالفة الذكر، فإنه من الخطأ، والخطأ الفادح، ان لم يكن القاتل، الرهان على أن تغيرات نوعية لجهة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني يمكن أن تحصل بسرعة، او بضربة عصا سحرية. انا اقول هذا الكلام وفي الحسبان أن الاتجاه العام داخل اسرائيل. لكن ذلك لايعني ان الكيان الصهيوني كرة مصمتة لايمكن اختراقها لكن وبين الرأي القائل ان هذا التغيير ممكن. لكن ثمة شروط لابد ان تتوفر حتى يحدث مثل هذا التغيير. يقع في مقدمتها استمرار وتصاعد وتجذير الانتفاضة، والحاق افدح الخسائر في صفوفه وعلى كل المستويات، بين هذا الرأي وذاك ثمة بون شاسع يترتب عليه تكتيكان مختلفان: الاول، اتخذ من العمل السياسي والديبلوماسي والتنازلات المجانية سبيلاً للدولة. والثاني يؤمن ايماناً عميقاً بمقدرة الانتفاضة على الاستمرار، ويطالب ويعمل من أجل تصعيدها وتجذيرها وامتدادها وتفعيل مؤثراتها العربية والدولية. وصولاً لفرض وانتزاع الحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني.

المفصل الثالث الذي نرتكز عليه في رؤيتنا، كما أسلفت، هو ان الوضع الدولي يتميز في المرحلة الراهنة في سيادة اجواء الانفراج. وهو بلاشك عامل مهم جداً، ولا أحد يستطيع ان ينكر اثره الايجابي على التسريع في ايجاد حل لازمة المنطقة، لكن النظر للوفاق بشكل مجرد وبدون النظر للتناقضات الخاصة في المنطقة، أي الوقوع في فهم ميكانيكي، ومحاولة اسقاط اجواء الانفراج على خلفية هذا الفهم على ازمة المنطقة، لاشك انه يؤدي الى تقدير يفتقر في أحسن الأحوال الى الدقة، لان هذه الاجواء الدولية الايجابية لابد وان تستند الى موازين قوى محلية تفرض حلاً متوازناً ومقبولاً من كل الاطراف. لهذا أقول ان استحضار العامل الدولي مهم، لكنه لن يستطيع ان يفعل فعله ويؤثر كثيراً مالم تتوفر شروط هذا الفعل والتأثير محلياً. ودليلنا في ذلك ماحصل في ناميبيا حيث لصبح الحل امكانية واقعية. وأخذ العامل الدولي مداه فقط في ضوء توازن القوى الذي حصل بين منظمة سوابو والقوى الوطنية الاخرى وبين حكومة جنوب افريقيا العنصرية. عند هذه النقطة فقط أصبح من الممكن ان تجد المشكلة النامبية طريقها للحل. وبالاستدلال نستطيع القول ان هذا مايجب فعله عندنا، ومن يستدل من هذه التجربة؟ غير ذلك نعتقد انه سيخطيء. لذا فإن موقف الجبهة الشعبية فيما يتعلق بهذه النقطة يمكن اجماله بأن السبيل الوحيد امامنا كمنظمة تحرر وكقيادة فلسطينية، ان نعمل بكل ماتملكه من أدوات ووسائل لاحداث مثل هذا التغيير في المنطقة، ولدينا الكثير من الاسلحة لفعل ذلك. أولها: ان يكون هاجسنا اليومي دعم الانتفاضة بكل السبل وتجذيرها وتصعيدها، وهي بلا شك العامل الحاسم في مثل هذا التغيير. ثم لابد من استحضار والافادة من العامل الدولي كعامل مساعد وايجابي، وليس بديلاً عن احداث التغيير المطلوب في ميزان القوى المحلي. أي وباختصار علينا تفعيل الارادة الدولية ومعها الارادة العربية وبالنسبة للثانية فأنني اشدد القول على ضرورة تفعيلها على المستوى الجماهيري وعلى مستوى فصائل حركة التحرر العربي، والمطالبة الملحاحة للانظمة بأن تقوم بواجباتها كاملة لازاء الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والانتفاضة سواء على صعيد الدعم المادي، أو السياسي، أو المعنوي، أو الاعلامي. وليس التسارق معها والاستسلام لضغوطها لحسنا وترسم الحدود الصحيحة لما يمكن ان تعطيه الانتفاضة، وبقدر صحة شعاراتنا وفق هذا التقييم الواقعي وقتا لن تقمى منيمكن انتزاعه في هذه المرحلة هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية دون تخصيص. ولهذا سجلنا اعتراضنا على تخصيص القرار ٢٤٢ في قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر، لان هذا القرار عدا عن انه لايتعامل مع قضيتنا كقضية شعب وكقضية لاجئين فانه يؤمن الاعتراف بالجانب الاسرائيلي ويختصر المشكلة كلها بمشكلة حدود بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها. لذا فقد اعتبرنا ومازلنا نعتبر ان اقدام الاتجاه الآخر، بل اصراره على تضمين قرارات المجلس الوطني لهذا القرار هو تنازل مجاني لاداعي له، بل انه بداية لسلسلة التنازلات المجانية التي كرت بعد ذلك. إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نعتقد انه لم يكن هناك مايدعو الى تخصيص قرار ٢٤٢ و٣٣٨ من بين كافة قرارات الشرعية الدولية ومن بينها قرار ١٩٤ وقرار ٣٢٣٦.

وقد يقال الم يكن للسياسة التي اتبعتها بعض الاوساط المتنفذة في م.ت.ف فوائد وايجابيات؟ الم يكن التطور الذي حصل على الموقف الاوروبي الرسمي والموقف الياباني من نتائج هذه السياسة؟ ثم الم يكن بدء الحوار الامريكي ـ الفلسطيني والذي قبلته الجبهة ايجاباً من نتائج هذه السياسة كذلك؟ جوابنا على هذه الاسئلة ان لكل سياسة جانبها الايجابي وجانبها السلبي، ولكن المهم ان نحاكم هذه السياسة بمحصلة نتائجها بشكل عام كي لانضيع في تعداد مجموعة من النقاط على الجانب الايجابي مقابل مجموعة من النقاط على الجانب السلبي، دون ان نخرج بمحصلة عامة بتقييم اجمالي.

وفي المحصلة العامة وفي التقييم الاجمالي نستطيع ان نسجل ثلاثة مخاطر وسلبيات رئيسية للسياسة التي اتبعتها الاطراف المتنفذة في م.ت.ف.

أولاً: عدم التمسك بالحلقة المركزية في هذه الحلقة السياسية المحددة. اذ اعتبر اصحاب هذه السياسة ان الحلقة المركزية هي العمل الديبلوماسي. وليس تجذير وتصعيد وامتداد